

أولاً: المشكلة البحثية فهو يعتمد بدرجة كبيرة جداً على صادرات سلعة أولية واحدة وهي النفط الخام من جهة، وإن التحكم في إنتاج وتسعير هذه السلعة يخضع لعدة عوامل ومتغيرات خارجة عن إرادة الدولة الليبية من جهة أخرى، ورغم التوسع غير الضروري للقطاع العام وزيادة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي عن الإيرادات الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون العامة، وهذه الزيادات الكبيرة في الدين العام قد أدت إلى زيادات أقل في كمية النقود المعروضة بالسوق والأخيرة قد أدت إلى زيادة ارتفاع الأسعار إضافة إلى التضخم المستورد حتى أصبح التضخم يمتص جزءاً كبيراً من دخول الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدودة. إلا أن الدولار هو الآخر قد تعرض للانخفاض بسبب التضخم العالمي من جهة وبسبب تراكم العجزات في ميزان المدفوعات الأمريكي وموازنتها العامة للدولة من جهة أخرى. أما الاتجاه العام للعجز في ميزان المدفوعات للدولة الليبية كان كبيراً منذ السبعينيات،